



مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز

مخطوطة

الإبانة في صحة إسقاط ما يجب من الحضانة

ملاحظات

ناقص آخره

خلاف ذلك صح تعاليتي وحكي بن رشد عن مالك في المصائب والصدقات
الثالث ان العبد اذا ابي ان يقبل ان للسيد ان ياخذ ذلك وان ابي
الذي يصدق بها وقال انما ارضى العبد ما اذا لم يقبل فلا اعطيك
ابن رشد هذا كما قيل وهو مما لا اختلاف فيه لفظه لان العبد لو قتل
الصدقة كان لسيد ان يبتزها منه فوافق بقبول ما تصدق
به عليه بيان انتهى وبالله التوفيق وصلوات الله على سيدنا
محمد الصادق سوا الطريق مولفة وكتبه فقير العباد
الى الله سبحانه وتعالى محمد بن بدر الدين القرا في

الملكى لطف الله به امين

امين

امين

وعلقه لسيد الفانية فقير العباد الى لطف مولاه الغنى الجواد محمد
بن غنيم بن سبع القراوى المالكى غفر الله له ولوالديه وللمسلمين

امين

امين

امين

هذه الرسالة المعروفة بالابانة في صحة
استقاط ما يجب من الحضانة تاليف اليد
القرا في المالكى غفر الله له ولوالديه و

والحمد لله رب العالمين

والله اعلم

امين

امين

دفعتم ١٢٩
بمجان
فقده

بسم الله الرحمن الرحيم يا فتاح يا عليم
 الحمد لله المنعم علي من التزم بحقوقه بمنه والافعال المنقضية
 على من حفظ عهد بؤا الكمال والصلاة والسلام على سيدنا محمد الخايز
 لقامات الاجلال وللخصوص بجوامع الكلم والشفاة العظمى في يوم
 المآل وعلاله واصحابه الفايزين بشرف القول والاقبال وبعد
 فقد كثرت السوال عن سيلة كثيرة الوقوع عند قضاء المالكية
 وبما ان المطلق بعد صدور الطلاق من يشهد عليه نفسه انه
 قد راوله نفقة طلاقه كذا وان اقام الولد حاضنة لطول المدة ولو
 متزوجا واسقط حقه من طلبة وان تزاعده مدة التقدير وحكم
 المالكى فيه بالموجب ثم ان الام الحاضنة تزوج باجنبي من المحضون
 في اثناء مدة التقدير فيطلب الاب اخذ المحضون من لغوات مصالحه
 باسئالها بالزوج وتمنع الحاضنة من اخذ متمسكة بما التزمه
 من عدم اخذ والحكم به فوقع الاستفتاء في ذلك وطلب ايضا
 ما هنالك ودار الكلام في هذا الشأن وصدرا الاختلاف في هذا الامر
 بين الاخوان فمن ذاهب الي عدم لزوم ما التزم به ولو حكم به حاكم
 وختمه ومن صابر الي لزوم ما ابرمه خصوصا اذا شيد به بالحكم واحكمه
 فزوجت في هذه الحاوة فاجبت بموافقة منقول
 المذهب للثاني دون الاول واظهرت ما عليه المعول وبنت ذلك
 في هذه الرسالة وبنت الامر في هذه الدلالة على فصلين وخاتمة
 الفصل الاول في بيان الحضانة هل هي حق لله تعالى او حق الحاضن
 او حق المحضون وبيان المشهور من ذلك الثاني في بيان الخلاف في
 قاعدة اسقاط القبول وجوبه وتعيين المشهور في طرف اللزوم تارة
 واعلمه

وعلمه اخري على حسب اختلاف افراد مسائل القاعدة فلما قد
 في كشف المقصود وتحقيق القول فيما به القضا من المشهور وما
 عليه العمل عند نظارتهما في بعض المسائل فاقول وبالله المستعان
 وهو حسبي ونعم الوكيل **الفصل الاول** في مستحق الحضانة
 قال المتينى قال ابن محرز في كتابه وقد اختلف في الحضانة هل
 هي حق للام او حق للولد على الام قال وفائدة الخلاف هو انه اذا كان
 حقا لها جاز تركه وانتقل الي غيرها واذا كان حقا للولد لزمها
 ولم يكن لها تركه الامن عذر قال ابن محرز والصواب من ذلك
 عندنا انه حق مشترك بين الحاضن والمحضون وقد قيل انه من
 حقوق الله تعالى من الجزير بية انتهى من الطري بن عات وقال
 المقري في قواعد الفقهية مانعه اختلف المالكية في كون الحضانة
 حق للحاضن والمحضون ابي في الغلب حقه من الغريقتين والافلح
 منها حظ فيها ثم قال مفرعا على الخلاف وعاطفا على تفريع
 سابق مانعه وعليه ايضا وجوب نفقة الحاضن او اجرة
 على المحضون انتهى المقصود منه ولم يبين المشهور في السيلة
 وقد تعرض لذلك العلامة خليل في توضيحه كما سذكره وقد فرغ
 غير المقري على الخلاف صور امته اما اذا تزوجت الحاضنة
 باجنبي من المحضون ودخل بها وسقطت حضانتها قال ابن رشد في
 المقدمات اختلف فيما يسقط حضانتها كمنك فقيل انه تسقط
 به حضانتها جملة فيا في على مذهبه ان الحضانة لا تقود اليها احدا
 وان مات الحاضن وهي فارغة من الزوج بموت او طلاق وقيل
 انما تسقط حضانتها في حال تزوجها فيا في على مذهبه ان
 الحضانة لا تقود اليها وان طلقها الزوج او مات عنها مادام الحاضن للولد

من ص

علم حضانتها فان سقطت حضانتها بموتها او ما اشبه ذلك وهي
 فارغة من زوج رجعت للحضانة اليها وقتل بسقط في حال تزويجها
 وعليه ترجع في ولدها اذا طلقها الزوج او مات عنها ذكر وجه
 الاقوال الثلاثة وقال في وجه القول الثاني الجاري على المذهب
 ان تزويجها رضى منها باسلام الولد الي الذي بحضنته في حال تزويجها
 وليس رضوا منها باسقاط حضنتها فيه جملة ثم قال **فصل**
 وهذه الثلاثة اقوال انما يتصور على مذهب من يرى انها من حق
 المحضون وهو مذهب ابن الماجشون فلها ان تاخذ الولد متى
 خلت من الزوج وعليه هذا الاختلاف باقيا خلافا في السكينة واحد
 الحاضنة فمن راي انها من حق الحاضنة لم ير له اجرة ولا كراهة في سكتها
 معه ومن راي انها من حق المحضون اوجب لها اجرة حضانتها وكراهة
 سكتها معها انتهى وقد درج العلامة خليل في مختصره على القول
 الثاني لكن تعقب في توضيح كلام ابن رشد في اجرة المسكن
 قائلا قال في المقدمات ومن راي ان ذلك حقا للمحضون راي ان
 لها السكينة على الابح وفيه نظر لان المشهور ان الحق للحاضنة
 والمشهور على الاب السكينة وهو مذهب المدونة خلافا لابن وهب
 وعلى المشهور فقال سحنون تكون السكينة على حسب الاجتهاد ويخون
 لابن القاسم في الديا طية وهو قريب مما في المدونة وقال يحيى بن
 عمر على قدر الحاجم وروى لاشي على المرأة ما كان الاب موسرا وقيل
 اذها على الموسر من الاب والحاضنة وحكي ابن سبويه قول ابان لاشي
 على الام من السكينة ثم قال فابدية وهذه احدى المسائل التي فيها
 هل هي على الدوسن ولا انتهى المقصود منه فانت ترى نظريته بتفريع
 قول سحنون على المشهور وجعله تفسير للمدونة وهو خلاف ظاهر

لعله
 حضانتها واليات
 بالاصح كما هو ثابت هنا

اختلف

صنيع

صنيع ابن عرفة فانه حكى اربعة اقوال صدر منها بما في المدونة
 ثم حكى قول سحنون اخرا لفظه في اجرة سكتي الولد اربعة
 فيها على الاب السكينة يحيى بن عمر السكينة عليه قدر الحاجم قال
 وروى ايضا انه لاشي على المرأة في يسر الاب سحنون ليس ذلك
 عليها نصفين بل على قدر علة ما قدي ويجهلها انتهى فظاهر
 ان قول سحنون خلاف واما قول العلامة خليل في مختصره والحاضنة
 السكينة بالاجرة وظاهر في ارادة ما في توضيح من تفريع قول سحنون
 على المشهور لقوله بالاجرة واللام في قوله والحاضنة في سيلة السكينة
 يجوز ان يكون بمعنى على وبمعني الاستحقاق لقوله بالاجرة وقد
 حكى المقري قولين من غير ترجيح فقال قاع **فصل** اختلف
 المالكية في التابع الحاضنة والمحضون للاختلاف قلنا المحضون تابع
 في سقوط كراهة السكن او ثبوت ما ينوب الولد قولان على قاع
 الاتباع هل تلغى وتعتبر انتهى المقصود منه واطالة القول
 في هذا المقام حذرها الاحتياج الي افادة المشهور في المسئلة التي
 مدار الفصل عليها والله سبحانه اعلم **الفصل الثاني في بيان**
الاختلاف في قاعنة اسقاط الحق قبل وجوبه اعلان اهل المذهب
 ادخلوا مسئلة اسقاط الحاضنة حقه من الحضانتة قتل وجوبها
 تحت هذه القاعدة وهي قاعنة تخزها فروع ومسائل يعرف عنها
 تارة بهذا اللفظ وتارة بترك الشئ قتل وجوبه كما سيأتي عن
 المقري فكان اسقاط الحضانتة تارة يكون بعد وجوب الحق
 وهذا الكلام في لزومه وتارة يكون قبل الوجوب وهذا ما جرى
 الخلاف فيه وفي اكثر نظائر وهي منتشرة في مسائل المذهب
 وقد نظم الدماميني على فقهاء العلامة التتالي في شرح الارشاد وما

امير اقوال

وقف عليه منها فقال
 والسقاط حق المر قبل وجوده حكى فيه خلفا اهل من ذهب ماكد
 ويجوزي عليه هذا الخلاف يسايل يحققها اهل النهي والمدارك
 شريك سخاطو عا باسقاط شفقة وذلك عند قبل بيع المشارك
 وتارك ارتا او مجبر وصية بصحة صور وثله غيرهاك
 كذلك من امضي وصية منفق عليه مريض قد عدا في كمالك
 وراضية بالاجر ليلية وصلها ومن بعد امسي سنه غير ضاحك
 ومختار من قبل عتق لنفسها تروم فكاله من قتي متماسك
 وفاركة للشرط من قبل عقدها لشكت بحال بعد ذلك حالك
 ومسقط حق للمضانة ليجب كذا حكمه فاحذر عقالة آفك
 وعاف صحبه قبل قتل بينا له تجاوز عن جان عليه وفاتك
 وقد حكمت لتتعا وحكم نظرها فجا بجر الله سهل المسالك
 على انبي الف يوم ما يبادا ففلس لها يا صاح يوما ببارك
 وذيل التتاي باربعة منز باليا لما سبق فقال
 ومسقطه الانفاق قبل وجوده ومنك في النفوذ يبا خير ناسك
 اذا البرات من غير فرض لها ومن عني عن مال الحرج عند لها لك
 وزيت شرط واحدا ومعدد اذا البرات قبل الوقوع لما سلك
 قلت وقوله الوجوب حشولا انه موضوع المسبلة وقد نقل في شرحه
 لمختصر العلامة خليل عن الاقنيسي بعد ابيات الدماميني بي الفظه
 على ان مشهور المسائل كلها تسقوط لزوم فاعقد قول مالك
 قلت وما قاله من المشهور على سبيل العموم في جميع المسائل التي يصح
 وقد قلت على ان الاقنيسي نسبة لعز و مشهور بقية متماسك
 وسائله عليك من كلام اهل المذهب في ذلك ما هو الصحيح ومن يدعي منقول الحق

فكالا

ان

العلم
ديانة
اي صاحبه
شرط

الفرع

الفرع وقد نظمت بالسوا لله تعالى في تحصيله منها زابدا على ما سبق من بلاه فقلت
 واخذمة للزوج بعد التزامه طلاقا لها ان لم تقطع بمشارك
 وملازم ايضا ثم يبتغي رجوعا وبالفتوى لزوم لسالك
 وموصي له من قبول وصية وبعد قضى صوتا في عن معارك
 كذاك ولي الدم يبري ولم يقع الي النكاح فاقته بتدارك
 ومن قال قبل القذف جزا فانك عفوت فهذا حق غير تارك
 وكفارة من قبل حدث بصيبه كذاك زكاة حولها غيرهاك
 وحامل دين شارط وقت حمله سقوط يمين في قضا مبارك
 ومشارط في العتق تزويجا وقد ايت من تكاح المصنق للتشاهد
 ومسقط عيب بعد بيع ولم يكن له سبق علم فانتبه لتماسك
 ومبري ذي بيع لجاجة وصا لتي وقتها فاصنع سلوك للاهك
 وعاقده بيع مانع شرط عا ليه وذلك منه عند عقد التماسك
 واخير ذي دين كفيلا بماله فذلك تاخير للمدين الحالك
 ومرسل مال شارط عند دفعه سقوط يمين الحامل المتناسك
 ومشارط في الرهن اذ لا ضمان في مغدب عليه حازه بتماسك
 كذاك معارك حتم صايغ فكن فطنا واحفظ محل التدارك
 وقد جاهد النظر سبعا وعشرة تراها جيا واذا انها فضل مالك
 واني وان طال الشغل يعاقب لاتي بغفقه من بديع المتناسك
 خدمت لهذا الغفقه دهره وبعيتي رجاء بفضل الله اعلى الاريك
 وبعد صلاة الله ثم مسالمة على المصطفى الممدوح بيني للذيك
 والوصح عظم الله قدرهم دواما وابقى ذكرهم في الممالك
 قلت والعجب من التتاي سكوتة على ما عراه الاقنيسي للمشهور

صحة
قائه
لغيره

حاز

مع كون المشهور في بعض المسائل المنظومة مذکور في المتن الذي شرحه
 بالزوم كما استرأه وقد عني ذلك في تحقيق الخلاف وبيان المشهور في
 المسائل المنظومة جميعا تمام التعمير المسئلة الاولى اسقاط
 الشفعة قبل البيع فيها قولان المشهور عدم الزوم وقد نقل في
 التوضيح في باب الشفعة مقابله عن المحرر اخرا وهو خلاف ما حكاه
 وهو وغير واحد من ثبوت الخلاف وسياتي في هذه المسئلة كلام فيه
 جلا المسئلة الثانية ان لا يخلو اما ان يكون في حال صحة مورثه فلا
 خلاف في عدم لزومه عند ابن رشد واما في حال مرضه فقال انه لا يضر
 خلاف في لزومه ولا رجوع له الا اذا طه سبيرا ثم بان انه كثير في خلاف
 على ذلك ولا يلزمه وفي قوله نص خلاف اشارة الى انه لا يبعد تخرج الزوم
 وان كثر المتزوج والظن بالنظام ارادة مسئلة المرض لكنه عليه العمدة
 في وجود الخلاف من حواضير المسئلة الثالثة اجازة الوصية في حال
 صحة المورث قال المحرر فيها الاشتهر عدم الزوم الرابعية ابينا
 المورث في مرضه المحوف لبعض الورثة او بالكثر من الثلث وكان الواو رشدا
 في نفقة الموصي كزوجته واولاده او عليه دين او في سلطانه فلا يخلو ولا
 اما ان يسألهم الاذن بالوصية او تبرعوا له بذلك فان سالم واجازوا ثم
 مات لم يلزمهم قولوا واحدا قال ابو الحسن الصغير وان تبرعوا بالاذن
 واجازوا فالمشهور عدم الزوم وقد بين النظم موضوع المسئلة بعلمه
 قد عدا في المهالك غير انه لم يقيد بالسواك ولا بعدد الخامسة
 هبة المرأة نوبتها من ممتلكاتها المشددا في كتاب الشفعة عند
 ذكر النظر في الخلاف بين بعض القرويين وغيرهم كما سياتي والمذهب
 عدم الزوم وهذا معتد بغير اليوم واليومين عند المحرر وان عبد السلام
 والشيخ خليل في التوضيح وهو ظاهر كلام ابو الحسن الصغير والعلية عدم

بلغ

وقيل

وقايتها بما التزمته لها من الغيرة وقد اعترض عبد الحق التقليل
 بكونه من اسقاط الحق قتل وجوب بيان لما ترك نفقة المستفعل
 ويلزمها ويغال التقليل بكونه من اسقاط الشيء قبل وجود جزو العلة
 وتماها عدم الثبات على ما التزمته لغرض الغيرة اذ كونه من اسقاط
 الشيء قبل وجودها من لا تنفك المسئلة عنه الساوس قول الامة
 تحت العبد اشهد والي مني عنتت فقد اخبرت زوجي ونفسي
 محلي ابن عرفه فيها ثلاثة اقوال للزوم وسياتي بقية الكلام فيها
 مع ما بعدها السابعة شرط الرجل المحرر ان تزوج عليه فانها
 بيدها فتقول ان فعل ذلك زوجي فقد اخبرت نفسي وزوجي فيها
 الخلاف السابق والمذهب للزوم ووفق ابن رشد بين هذه وبين
 مسئلة الامة على المذهب فقال ان ما جعله الشرع ليس احد
 اسقاطه وذلك في الامة ولا كذلك ما جعله الرجل لن زوجته وناقته
 ابن عرفه في هذا الفرق بوجهين اظهرهما فيه وهذا الفرق خلاف
 ما فرق به ابن يونس واقتصر عليه العلامة خليل في توضيحه في اخر
 باب الرجعة وهو ان الامة اوجبت شيئا قبل وجوبه فلم يلزم تارك
 الشفعة والحرة قد اوجب لها زوجها الشرط ان فعل ومكثا مكان
 له ان يلزمه نفسه قبل ان يفعل قال البرزنجي بعد هذا فكانه قال
 هذا جري سببه وجوبه فكان بعد انتهت وهذه المسئلة هي التي
 سال مالكا ابن الماجشون عن الفرق بين هاتين المسائلتين فقال
 فقال له الفرق دارقدامة معرضا له بقلة التحصيل شهرتها بالمدينة
 الثامنة اسقاط الحاضن حقه من الحصانة قبل وجودها هي
 ما جري فيه الخلاف ايضا والذي عليه العمدة وقع به الفتوى للزوم
 وسياتي الكلام عليه مبينا لكونه مسئلة السؤال التاسعة قول الرجل

قدم

اي اوجبه بمعنى التزمته